

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1994/14
15 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

الدورة الثانية

١٦-٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المناقشة العامة حول التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على العناصر الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ والعناصر الحاسمة للاستدامة

مذكرة شفوية مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة

يهدي الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة تحياته الى الأمين العام للأمم المتحدة، ويتشرف بتقديم نسخة من الرسالة الموجهة من سعادة السيد ثوربجورن برنستين، وزير البيئة بالنرويج الى سعادة السفير اسماعيل رضالي رئيس اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، مشفوعة بنسخة من خلاصة تقرير موجز لندوة الاستهلاك المستدام التي عقدت بالنرويج يومي ١٩ و ٢٠ من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وكان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الأولى المعنية بالتنمية المستدامة قد قبل العرض المقدم من الوزير لاستضافة هذه الندوة والإبلاغ عن نتائجها. ويتوخى التقرير الموجز تلخيص القضايا والمقترحات الرئيسية، دون أن يقصد الى عرض رأي مشترك متفق عليه. ويجري حاليا استنساخ مساهمات المتكلمين في الندوة بالكامل فضلا عن المواد المقدمة اليها من المنظمات المدعوة وسوف تعد في الوقت المناسب لانعقاد الدورة الثانية للجنة في أيار/مايو. وقد أعدت ورقة أشد إيجازا، بوصفها ملحقا لهذا التقرير تعرض القضايا التي أثارت في الندوة. والوثيقتان بالانكليزية وسيتم توفيرهما للوفود كافة باللجنة. وبالإضافة الى ذلك، سيقوم السيد ثوربجورن برنستين بعرض الأفكار الرئيسية الناتجة عن الندوة في بيان أمام اللجنة في شهر أيار/مايو.

ويقترح السيد ثوربجورن، في رسالته، أن تتاح خلاصة التقرير الموجز المرفق قبل انعقاد الدورة القادمة للجنة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة من وزير البيئة في النرويج الى رئيس اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه خلاصة تقرير موجز عن الندوة المعنية بالاستهلاك المستدام، المعقودة بالنرويج يومي ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ويرمي هذا التقرير الى إجمال القضايا والمقترحات الرئيسية، بعيدا عن محاولة عرض رأي مشترك متفق عليه. وكما تذكرون فقد وافق اجتماع الجزء الرفيع المستوى من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة على العرض الذي تقدمت به لاستضافة هذه الندوة وتقديم التقرير فيما بعد عن نتائجها.

ويجري حاليا استنساخ مساهمات المتكلمين بالكامل وكذلك المواد التي قدمتها لأغراض الندوة المنظمات المدعوة وسوف تكون جاهزة لأغراض اجتماع اللجنة المذكورة. وقد أعدت ورقة أشد إيجازا، كملحق لهذا التقرير بحيث تعرض القضايا التي أثّرت في الندوة. والوثيقتان بالانكليزية وسيتم توفيرهما لجميع الوفود.

ونظرا لطول هاتين الوثيقتين نرى أن من غير العملي ترجمتهما الى لغات العمل بالأمم المتحدة، بيد أنني سأعرض على اللجنة الأفكار الرئيسية عندما تجتمع في أيار/مايو. وسأغدو ممتنا إذا ما أتيحت هذه الخلاصة الموجزة مقدما بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

(توقيع) ثوربجورن برنتسين

تذييل

تقرير موجز:

الندوة المعنية بالاستهلاك المستدام

أوسلو، ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤

معلومات أساسية

يذكر جدول أعمال القرن ٢١ أن السبب الرئيسي لاستمرار التدهور في البيئة العالمية هو أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، ولاسيما في البلدان الصناعية، وهي مسألة تدعو لقلق بالغ، إذ تؤدي إلى زيادة وتفاقم الفقر والاختلالات (الفقرة ٤-٣). كما يلاحظ جدول أعمال القرن ٢١ أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تكون الرائدة في تحقيق أنماط استهلاكية مستدامة.

وفي الاجتماعي الرفيع المستوى من الدورة الأولى للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٣، عرضت النرويج أن تستضيف اجتماعا يعنى بالاستهلاك المستدام، كخطوة أولى نحو متابعة التوصيات ذات الصلة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وتعهدت النرويج بتقديم أوراق المعلومات الأساسية وتقرير موجز عن الاجتماع مساهمة منها في مناقشات الدورة القادمة للجنة في أيار/مايو ١٩٩٤.

ومرفق جدول أعمال الندوة. وقد ركزت الندوة على البلدان الصناعية وغطت الجوانب الشاملة المتعلقة بالاستهلاك المستدام بما فيها مجالات رئيسية من قبيل الطاقة والنقل. وناقشت مؤشرات التقدم المحتملة وكيفية تحقيق التغييرات اللازمة، طارحة في ذلك أسئلة من قبيل: ماذا يمكن لكل قطاع من قطاعات المجتمع وما هو المتعين عليه أن يؤديه؟ وماذا يمكن للحكومات وما هو المتعين عليها أن تؤديه على الصعيد الوطني؟ وماذا يمكن تحقيقه من خلال التعاون الدولي؟

وقد شمل اجتماع المائدة المستديرة الرئيسية للندوة ٤٠ مشاركا، قدموا أساسا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وحضرها رئيس جمهورية أيسلندا، ورئيس وزراء النرويج ووزراء من هولندا، والسويد، وفنلندا، والنرويج وكبار المسؤولين، وخبراء بارزون وممثلون عن المنظمات والقطاعات الرئيسية، وحضرها أيضا أربعون مراقبا.

النتائج

تم بالكامل استنساخ مساهمات المتكلمين فضلا عن المواد التي أعدتها المنظمات المدعوة لأغراض الندوة. وستوفر أوراق المعلومات الأساسية نطاقا واسعا من الحقائق، والمفاهيم والمقترحات تتعلق بما يصار إلى الاضطلاع به من أعمال. وهي متوفرة لجميع الوفود المشاركة في دورة اللجنة. وتأمل النرويج في أن تثرى هذه المواد المداولات وتعزز المتابعة على الصعيدين الوطني والدولي.

ويمكن للوفود كذلك الحصول على ملحق لأوراق الندوة، بوصفه خلاصة للقضايا الرئيسية والمقترحات المقدمة خلال الندوة، ولقد أكدت الندوة أن ثمة اتفاقاً واسعاً على الصعيد الدولي بأن مسألة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة ينبغي معالجتها على أساس من الأولوية. وإذا كان يتعين على البلدان الصناعية أن تضطلع بدور رائد في هذا الصدد، فعلى جميع الحكومات وجميع المنظمات غير الحكومية أن تتعاون في عملية التغيير. وثمة عمليات تبعث على التشجيع، تجري حالياً، إلا أنها قليلة وتقتصر بكثير عن جسامه الجهود المطلوبة.

وقد ساد توافق واسع في الآراء بضرورة إجراء تحليل مفصل للعلاقة بين أنماط الإنتاج والاستهلاك وآثارها البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ولضمان التقدم من أجل تحقيق هذه الغاية، ينبغي للحكومات والمؤسسات الدولية الملائمة أن تلتزم بالعمل سوياً وبإعطاء الأولوية العليا للمجالات التي يكون التغيير فيها مؤثراً إلى أقصى حد.

هذا وقد شمل المنحى الرئيسي للمناقشة النقاط التالية:

(أ) ضرورة إجراء دراسات عن اتجاهات أنماط الاستهلاك والإنتاج والأضرار المترتبة عليها، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الطاقة والنقل من إنتاج النفايات واستخدام الموارد المتجددة وغير المتجددة لتقييم مدى استدامتها؛

(ب) ضرورة إجراء دراسات عن الآثار المترتبة على أنماط الإنتاج والاستهلاك في بلد ما بالنسبة لغيره من البلدان. وينبغي لهذا الدراسات أن تحدد بوضوح الآثار العالمية والإقليمية والمحلية، مع دراسة القضايا المتعلقة بالتكافؤ والحيّز البيئي؛

(ج) على أساس هذه الدراسات، تحدد الأولويات بحيث يتسنى التصدي لأفدح الآثار الضارة المترتبة على أنماط الاستهلاك غير المستدامة. وينبغي التخفيف من حدة أضرار الماضي، وإن كانت المهمة الرئيسية تتمثل في تفادي تراكم "ديون بيئية جديدة". وهناك مشاكل تتعلق باستهلاك منتج ما ويمكن حلّها بسهولة أكثر في مرحلة الإنتاج؛ وثمة مشاكل أخرى لا يمكن معالجتها إلا بالحد من حجم ونمط الاستهلاك. ويجب اتخاذ إجراءات على مدى سلسلة الإنتاج بدءاً من حلقة التصميم واستخراج المواد الأولية مروراً بالاستخدام وحتى التصريف النهائي، وذلك في المواضيع التي تكون فيها لهذه الإجراءات أقصى قدر من الفعالية؛

(د) ثمة بلدان عديدة أصبح لديها فعلاً ممارسات وهياكل أساسية تفضي إلى استهلاك ذي آثار بيئية منخفضة، وينبغي الحفاظ عليها عند تحديث هذه الاقتصادات.

(هـ) ضرورة إجراء دراسات تتناول الفعالية النسبية لمجموعة نطاق متنوع من الأدوات المستخدمة لتغيير الأنماط غير المستدامة وستشمل أدوات تنظيمية وإدارية وأدوات اقتصادية (بما فيها إلغاء المعونات المالية)، وتدابير طوعية كالأهداف والمعايير الصناعية، وأدوات الإدارة، ووضع العلامات الإيكولوجية المميزة وغير ذلك من التدابير الرامية لزيادة الوعي والمشاركة على الصعيد الجماهيري.

(و) تتوافر خبرة كافية لتأييد إضفاء زيادة في "الضرائب الخضراء" ورسوم المستعملين؛ وسوف يتيح ذلك إجراء تخفيضات مناظرة في الضرائب الأخرى بما من شأنه أن يحفز على مزيد من فرص العمل في حال استخدامه لخفض الضرائب المفروضة على العمل. وينبغي لسياسات التسعير عموماً وكذلك القواعد المحددة للمسؤولية أن تدمج في صميمها التكاليف البيئية الناجمة عن المخاطر والضرر؛

(ز) تتوافر أيضاً خبرة كافية تشير إلى ضرورة التوسع في استخدام التدابير الطوعية مثل المعايير الخاصة بمراقبة الجودة والإنتاج التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، واستخدام المراجعة الحسابية الخضراء وعمليات التمييز الخضراء؛

(ح) تحقيقاً لمزيد من الاستفادة من الطاقة المستدامة، ينبغي في وقت واحد النظر في التكلفة والنتائج البيئية للتدابير المتعلقة بالطلب الرامية إلى رفع الكفاءة وخفض الاستهلاك وكذلك في تقييم التوسع في طاقة الحجم. وينبغي اتباع منطق مماثل فيما يتعلق بالنقل والنفايات. في جانب، فينبغي النظر بوجه خاص في مصادر الطاقة المتجددة؛

(ط) ضرورة التوسع في برامج التعليم والتدريب والوعي والمشاركة الجماهيريين؛

(ي) ضرورة دعم المشاريع النموذجية الرامية إلى تبيان الأثر المترتب على أنماط الاستهلاك والمتغيرة، مع نشر النتائج على نطاق واسع. وينبغي دراسة الحاجة إلى الأخذ بنهج تعاونية لحل المشاكل بما في ذلك معالجتها من خلال التعاون في مجال التكنولوجيا ونقلها وعن طريق تغييرات في الأنماط التجارية القائمة؛

(ك) ضرورة وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو الهدف؛

(ل) ينبغي للحكومات أن تصدر تقارير دورية عن التقدم المحرز نحو الاستهلاك المستدام. ويمكن للجنة أن تنظر في هذه التقارير.

الأعمال الأخرى

قد ترغب لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة في النظر في الانطلاق بعملية تعاونية واسعة النطاق داخل المنظومة وخارجها تشارك فيها الحكومات والصناعة ومؤسسات البحوث والمنظمات

الطوعية. ويمكن لهذه العملية أن تركز على أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة فضلاً عن وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لتشجيع التغيير.

وعلى أساس المناقشات التي دارت في اللجنة المذكورة قد يتفق الوزراء على:

(أ) إقامة شبكة فيما بين البلدان المهمة تُعنى بتبادل المعلومات المتعلقة بالخبرات العملية في مجال تعزيز الاستهلاك المستدام؛

(ب) إنشاء فرقة عمل تتألف من الخبراء الذين تسميهم الحكومات المعنية لتتولى إعداد برنامج عمل معين ينظر فيه الاجتماع الرفيع المستوى القادم للجنة، على أن يشمل التقرير توصيات تتعلق بالطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة يشارك فيها كل من القطاعين الخاص والعام. ويمكن للتقرير أن يفيد من الخبرة والبيانات والتحليل التي توفرها، في جملة أمور، بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

— — — — —